علي عمر الصيعري

حدس الصحفي وتقديرات السياسي

■ في ستينيات القرن الماضي قال عالم من علماء النفس الاجتماعي- لايحضرني اسمه الآن- قال بما معناه: «أن الصحفي الموهوب والمتمرس أكثر حدساً من السياسي، وأفضل منه في تقدير الأمور والتنبؤ بما ستؤول اليه، فإذا أردت أن تستشير فاستشر صحافياً موهوباً ولاتستشر سياسياً وان كان مجرباً».

قد يتبادر الى أذهانكم منذ الوهلة الاولى ان الصحيح في هذه المقولة هو العكس، ولكن إذا عاد أحدكم بذاكرته الى الوراء مستعرضاً نماذج من افكار وتقديرات بعض السياسيين وإشارتهم على اصحاب القرار الأعلى باتخاذ موقف تجاه مشكلة أو أزمة يمر بها هذا البلد او ذاك بهدف تجاوزها، وقارنها مع افكار وتقديرات رجال الصحافة والاعلام الموهوبين لتبين له أفضلية الفريق الثاني واقترابه من الصواب لتوقد حاسة الحدس عند أصحابه، وهي الحاسة السادسة كما يقال عنها..ولكي نقترب قليلاً من صحة ما قاله صاحبنا عالم النفس الاجتماعي عن حدس الصحفي نأخذ مخرجات الأزمة التي افتعلها قادة «المشترك» لمؤتمرنا الشعبي العام حول الانتخابات النيابية منذ ما قبل اتفاق فبراير وما نتج عنها من تأجيل للانتخابات لعامين محسوبين من عمر التجربة الديمقراطية ناهيكم عن انعكاساتها على الناخبين والمواطنين كافة.

فمنذ ذلك التاريخ ونخبة من صحافيي المؤتمر وبعض مناصريه تراودهم الشكوك في نوايا «المشترك» واهدافه ومراميه من وراء إصراره على عدم اجراء الانتخابات البرلمانية كيداً للديمقراطية، أو بحسب تعبير صديقنا وزميلنا الاستاذ مصطفى أنعم رئيس تحرير هذه العزيزة «الميثاق» سعياً لتفصيل الديمقراطية بمقاييس عنصرية ومناطقية وبعقليات إقطاعية وانفصالية وإمامية تساندهم قوى منحرفة تتخفى تحت شعارات قومية.. وطالب اولئك الصحفيين بأن يحزم المؤتمر أمره ويضع هذه المكابدات والمناورات الخبيثة أمام الشعب.. «فقوة المؤتمر الشعبي العام مستمدة من الشعب وليس من أشباح الخارج».

وإذا أردتم مثالاً حياً لصحة ما ذهبنا إليه آنفاً فعليكم بقراءة مقال «ابن أنعم» الموسوم بـ«ديمقراطية الاكليريوس الجدد» المنشور في العزيزة «الثورة» العدد (١٦٨٢٩) ص١١ ليوم الخميس الماضي، ليتبين لكم صحة حدس الصحفي من تقديرات السياسي، ولكم أن ترجعوا الى ما كتبه هو ومحسوبكم وعدد من الزملاء حول هذه الأزمة المفتعلة من قبل «المشترك» منذ مطلع العام ٢٠٠٨م وإلى يومنا هذا.□

قال الشاعر:

فلا خير في حلم إذا لم تكن له
بوادر تحمي صفوه أن يكدرا

(النابغة الجعدي)

النواب.. واحترام الدستور

■ خطوة جيدة ومنطقية حينما أقر مجلس النواب مشروع تعديلات قانون الانتخابات والاستفتاء، وهو الإقرار الثاني بعد أن تم التصويت الفردي عليه من قبل اعضاء المجلس في فترة ماضية، ولأسباب يعرفها أمناء عموم الاحزاب والتنظيمات السياسية أوقف ذلك الاجراء الدستوري، لإفساح المزيد من الوقت بهدف الدخول في فراغ دستوري وفوضى سياسية، كما هو حال ردود أفعال بعض أحزاب وتنظيمات المعارضة اليوم.

الخطوات التالية لإقرار مشروع التعديلات يؤكد الواقع بضرورة استكمالها، وفقاً لجدول زمني يمنح الحق الدستوري والاستحقاق القانوني للمواطنين- قبل الاحزاب والتنظيمات- في اختيار ممثليهم بمجلس النواب القادم عبر صناديق الاقتراع، وفي مناخ انتخابي حر ونزيه، دون الإخلال بالموعد الزمني الدستوري المحدد، وهذا لايعكر صفو أي حوار مصاحب أو لاحق بين الساسة في الساحة.

محمد يحيى شنيف

المجتمع بحاجة للأمن والطمأنينة.. وهذا لايتحقق بالأطروحات النظرية أو التصريحات النارية، وإنما بالرؤى الموضوعية والواقعية الشديدة لما هو في صالح الوطن والمواطن، وفقاً للامكانات المتاحة، واحتراماً لدستور الجمهورية اليمنية، وبما يحقق الحضور الفاعل لكافة الأطراف السياسية المؤمنة بالديمقراطية التي تسمح بالتواجد الايجابي او السلبي، لأي حزب أو تنظيم.. المهم أن نتعلم جميعنا أبجديات الولاء الوطني، وكيف نسلك أفضل السبل لما فيه إحداث النهوض الشامل للمجتمع.

منارة الحديدة

هي الجامعة، التي تحتضن أكثر من (١٦) الف طالب وطالبة لتزويدهم بالعلم والمعرفة.. وكان رائعاً المناضل الاستاذ عبدربه منصور هادي- نائب الرئيس، حينما أكد في كلمته وهو يحضر حفل افتتاح المؤتمر الرابع للتعليم العالي السنوي الناجح بامتياز-أهمية الدعم الاستثنائي لجامعة الحديدة من قبل القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لتنهض بمستواها العلمي.. تحية للوزير الاستاذ الدكتور صالح باصره، والمحافظ الاستاذ احمد سالم الجبلي، ولرئيس الجامعة الدكتور الاستاذ حسين عمر قاضي، ولجميع من ساهم في إنجاح المؤتمر العلمي الهادف إلى تطوير التعليم العالي في بلادنا.

الطيب في الموقع المناسب

ونقصد به الاستاذ الدكتور عبدالسلام طيب الذي نال ثقة القيادة السياسية بتعيينه رئيساً لهيئة تطوير تهامة، باعتباره أكاديمياً وإدارياً وعالماً متخصصاً في المجال الزراعي.. يقيناً سوف يؤدي مهامه بنجاح لأنه الرجل المناسب الذي وضع في المكان المناسب.. وهكذا سنسير بإذن الله ووفاءً للقائد نحو المستقبل الأفضل.□

أجمل أيام عدن

■ لا أبالغ ان قلت إن أجمل الأيام التي عشناها هنا في عدن منذ أعادة تحقيق وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، هي أيام فعاليات بطولة خليجي عشرين التي بدأت في الثاني والعشرين من نوفمبر المنصرم ومازالت مستمرة حتى بعد اختتام البطولة في الخامس من ديسمبر الجاري.. مازالت النجوم تضيئ والألحان تشدو والفرح يرتسم في كل بيت بل وفي كل بقعة من أرض هذا الوطن الباسم للسلام.

أجمل أيام عدن التي نعيشها حملت رسائل عدة وكانت كل عناوينها لمضمون سطورها بأن عدن البحر والجبل.. عدن التاريخ والحضارة.. عدن صوت الوحدة الأول وزغرودتها التي عانقت السماء عندما انتصرت الوحدة في عدن صيف عام ١٩٩٤م.. رسائل عدن والتي كما عبر عنها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام- بأنها رسالة واحدة وجهت من عدن وهي تنتصر بأبنائها ويقظة أبناء قواتنا المسلحة والأمن لإنجاح بطولة خليجي عشرين، الى الحاقدين في الداخل والخارج والذين راهنوا على فشل اليمن في اقامة هذه البطولة وسعوا عبر بعض الأجهزة والقنوات الإعلامية الى تشويه الحقائق وأبرزها حالة الأمن والاستقرار التي تعيشها عدن وباقي المحافظات اليمنية.

عاشت عدن أجمل وأبهى أيامها بعد أن عاش أبناؤها إبان التشطير الأسود والحكم الشمولي المباد أياماً سوداء لم يعرفوا فيها الفرح، والكل يتذكر تلك الأيام خاصة الجيل الذي عاش في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة.. لهذا عندما نادى نفر من المعتوهين الحاقدين المتضررين من انجازات الوحدة وما صنعته من انجازات عملاقة في عدن وباقي المحافظات الجنوبية والشرقية تحديداً.. نادوا الى الانفصال وعودة زمن التشطير البغيض والحكم الشمولي كانت عدن بكل ابنائها يعرفون معنى الوحدة ومعنى الانفصال.. وكانوا أول من تصدى لهم ووجهوا لهم صفعة قوية وازدادوا التحاماً حول قائد وزعيم الوحدة.. ولعل ما شاهدناه في خليجي عشرين من جهود جبارة بذلها أبناء عدن مع غيرهم من أبناء الوطن من صعدة الى المهرة في إنجاح هذا الحدث الكروي المهم لدليل على تمسك كل أبناء اليمن بالوحدة مما عكس ذلك في انطباعات الأشقاء الخليجيين الذين جاءوا الى عدن وشاركونا أيامنا الفرائحية وكانوا هم حلاوة هذه الأفراح.

اقبال علي عبدالله

أجمل الأيام تعيشها عدن حقيقة نحن أبناء عدن نعرف صدقها.. ونعرف أن أفراحنا تزينت بالبهجة والاطمئنان وتحدي الصعاب عندما شاهدنا فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح متواجداً معنا في أول صفوف الفرح الذي كان بعد فضل الله تعالى هو صانعه.. كيف لا وهو بشير الخير.. وقد ألبس هذه الأيام الفرائحية حلة المشاريع الانمائية والتنموية التي دشنها وافتتحها ليجعل فرحنا يعانق السماء.

رسالة عدن التي سطرناها بتمسكنا بالجمهورية والوحدة وفخامة الرئيس القائد -حفظه الله ورعاه- نأمل أن تكون الرسالة الأخيرة لكل من تسول له نفسه المريضة وأحلامه السوداء المساس بأمن واستقرار وسكينة الوطن وطن الثاني والعشرين من مايو العظيم.. وأن يكفوا عن مغامراتهم الشيطانية التي تدار من خارج الوطن.. وعن الفوضى والتقطع ونهب الممتلكات العامة والخاصة وأن يعودوا الى جادة الصواب ويمارسوا حقوقهم المشروعة في إطار شرعية القانون والدستور وتحت سقف وسماء الجمهورية والوحدة والديمقراطية.. ويعيشوا الأيام الجميلة التي نعيشها في عدن وأبين وحضرموت والمهرة وشبوة وكل ربوع الوطن.□

التطبب.. يا ناس

■ ثمة أمور لا يمكن السكوت عنها وهي تمر مرور الكرام دون أن يرف للمختصين جفن خاصة الأمور المتعلقة بالمجالين الصحي والتعليمي.. فكم نرى ونسمع عن أخطاء طبية فادحة تحدث في المستشفيات والمستوصفات الحكومية والخاصة ولا حياة لمن تنادي.. وعلى من يريد التأكد من ذلك العودة الى تصريحات بعض النقابيين عن عدد الشكاوى التي وصلت الى نقابتهم في الفترة الأخيرة وهذا شيء محمود إن حدث.

هل رخصت لدينا أرواح البشر الى هذا الحد أم أننا بحاجة الى انشاء منظمة للرفق بالإنسان على غرار منظمات الرفق بالحيوان الموجودة في الغرب..؟! وسبق وقلنا ونبهنا الى أن الخطأ الطبي يعادل عشرات الأخطاء الأخرى للآخرين العاملين في مختلف المجالات لأن في الأخير القانون يقول أن يعاد الحال الى ما كان عليه قبل وقوع الفعل المكون للجريمة.. وفي المجال الطبي هل يمكن لطبيب أخطأ وأدى خطأه الى وفاة مريض أن يعيد المريض الى الحياة مرة أخرى؟!

أحمد محمد راجح

إن من يملك اعادة الحياة للإنسان هو الحي القيوم الذي لا يموت، واذا ما رفع أهل المريض وذووه دعوى قضائية فليس لهم في أحسن الأحوال سوى التعويض الذي لا يحكم به القضاء اليمني على الأقل حتى الآن والايمان بقضاء الله وقدره «ولعل ايماننا القوي بقضاء الله وقدره وراء عدم رفع دعاوى قضائية على مثل هذه الأخطاء مما شجع وكثر الأخطاء الطبية وغيرها»، علاوة على انعدام الجزاءات من قبل النقابات والاتحادات والجمعيات المختصة حتى يكون المخطئ عبرة لغيره وحتى أيضاً لا يتجرأ أي شخص على الإقدام على أي عمل ليس من اختصاصه أو لا يعرف عنه شيئاً وعلى وزارة الصحة والنقابات والاتحادات والجمعيات عدم منح ترخيص لأي شخص إلاّ بعد إجراء اختبارات عدة للتخصص الذي يطالب بالترخيص له خوفاً من ضعف طالب الترخيص بمعرفة تخصصه والاستمرار في عقد الدورات الاجبارية.

ويلاحظ أن سيطرة الجانب المادي في حياتنا أفقد البعض منا القيم الطيبة مثل الخوف من الله والحياء من الآخرين والعادات الطيبة للمجتمع من كرم واخاء فكل هذه بدأت تتهاوى أمام الجانب المادي ولم يعد أحد يعبأ بأحد سوى ما الذي سيحصل عليه من هذا العمل أو ذاك وبس.. نسأل الله العفو والعافية والا يلجئنا الى مستشفى أو مستوصف أو طبيب لحظة واحدة.. إنه على ما يشاء قدير.□

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

■ يتوهم السائرون في درب الغواية أنهم يمنحون الشرعية لغيرهم، وأنهم من يعطي الفرصة تلو الأخرى، وهؤلاء ومن يسير في نفقهم المظلم يظنون أن الشعب مازال جاهلاً ولم يدرك الأعيبهم ومكرهم، واستهانتهم بالإرادة الكلية للشعب، وعبثهم بالممارسة السياسية والحزبية التي جعلوا منها غاية وتجاوزوا حدود المعقول، ولم تنفع معهم الموعظة ولم يدركوا أن المكر السيئ لا يحيق إلاّ بأهله، ولم يفهموا بأن الذي يزرع الشوك لابد أن يحصد الندم، ولم يدركوا أن الشعب قد فهم ما يريدون الوصول إليه من خلال مماطلاتهم ونقضهم لاتفاقات كتبوها بأيديهم ابتداءً من يونيو ٢٠٠٦م وحتى اليوم ولم يفِ أحد منهم بما التزم به.

لقد ضاق الشعب ذرعاً بالممارسات الكيدية وحان للشعب أن يقول كلمته من خلال الانتخابات النيابية التي ستجرى في موعدها المحدد في ٢٧ أبريل ٢٠١١م، وقد بات من الواجب على مجلس النواب أن يمارس حقه الدستوري ويصوت على مشروع تعديلات قانون الانتخابات العامة والاستفتاء الذي تم مناقشة مواده مادة مادة بحضور كل الكتل البرلمانية في المجلس، وحان الوقت لترشيح ١٥ عضواً من القضاة ورفعهم الى القيادة لتعيين ٩ منهم اعضاء للجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء، وحان الوقت ليقول القضاء كلمته الفاصلة، وكفى هدراً للوقت.

د/ علي مطهر العثربي

إن المضي في التصويت على مشروع تعديلات قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة يأتي تنفيذاً لمطالب تكتل اللقاء المشترك التي طالب بها منذ وقت مبكر ودخلت في بنود اتفاقات والتزامات وقعتها تلك القوى مع المؤتمر الشعبي العام، وما أن جاء الوقت لتنفيذها حتى انقلب المطالبون بتلك الاجراءات وصاروا ضد الدستور والقانون والقضاء، وضد الارادة الشعبية، ولم يعد لهم من شيء ينقلبون عليه إلاّ أنفسهم المشحونة والمازومة بالكيد السياسي والتي لا تالف العيش إلاّ في ظل الأزمات السياسية ومحاولة التنكيل بالشعب.

إن على الماضين في النفق المظلم أن يتراجعوا عن صوت التعالي على الشعب والادعاء المعرفي ومحاولة احتقار الشعب وعدم الايمان بقدراته واستيعابه لمتغيرات الحياة السياسية، وعليهم العودة الى الصفوف الشعبية وترك خطاب الاستعلاء والكبر والنزول من البروج العاجية التي وضعوا أنفسهم فيها، وليدركوا أن النعيم الذي ينعمون به هو من خيرات الوطن وقوة الارادة الشعبية وصمودها في وجه العواصف والزوابع التي يثيرونها ضد الوطن والفتن التي يشعلون أوارها كلما اتيحت لهم الفرصة، وليعلم المثيرون للفتن أن الشعب أعظم من حقدهم وأقوى من كيدهم.

إن الاتجاه الأكثر أهمية هو صوب الانتخابات النيابية صوب احترام الإرادة الشعبية وصوب المشاركة السياسية، ولا يجوز السير خلف سراب الواهمين الذين يريدون أن تغرق السفينة، ولذلك فإن المسئولية تقع على المؤتمر الشعبي العام بدرجة أساسية كونه الذي حاز على ثقة الشعب وعليه أن يمضي في تحقيق الإرادة الكلية واحترام الدستور والقانون، ولا يجوز التراجع عن هذا الواجب الدستوري، والذي لا يتراجع عنه إلاّ متخاذل ومتآمر على الإرادة الكلية للشعب، ويميل الى من يريدون تعليق الدستور وتعطيل المؤسسات الدستورية لكي يخلو لهم الجو للافساد في الأرض وتحقيق رغباتهم العدوانية ضد الشعب.. إن المحك الأساسي هو احترام ارادة الشعب والنزول عند رغباته وهو ما نحن مقدمون عليه بإذن الله.□

المؤتمر.. متهم بالوسطية والحوار

■ بدور حديث الساعة في الساحة اليمنية حول الانتخابات البرلمانية القادمة التي تقتضي الممارسة الديمقراطية واتباع تعاليمها السليمة والسلمية من كافة الأحزاب الاستعداد لملاقاة يوم الـ٢٧ من أبريل ٢٠١١م.

فيما يبدو الجدل عن بوادر أي تأجيل غير واردة وغير ممكنة ومن يحمل مثل هكذا رؤية تحت ذريعة «حتى تنهأ الأجواء والأهواء وغيرها» فإنه إنما يقدم معالجة رومانسية لحقوق الناخب المكفولة دستوراً وقانوناً ولا تتفق مع الواقع وتطلعات الشعب إلى جانب أنها لاتخدم المصلحة الوطنية العليا كون غياب تاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١١م عن المواطن إلى موعد آخر يعني تعطل المؤسسات الدستورية وإصابة الحياة بالشلل التام.

ولعل المؤتمر الشعبي العام استفاد من خطاه السابق الذي وقعه مع أحزاب اللقاء المشترك في فبراير ٢٠٠٩م ووقع بموجب اتفاقيته تحت طائلة تلقي المزيد من طلبات المشترك الجشعة الراغبة في تأجيل عدة أشياء أكثر أهمية وكل ما يطرأ على الساحة لابد أن يرحل حتى تبت قيادات المشترك بشأنه أو هكذا تتصور أنها الكل وما وراءها الطوفان وأنه لا يمكن أن يتم أمر ما بشكل صحيح دون وجودها..

نجيب شجاع الدين

يحترم الشعب قناعات الأحزاب وقراراتها أياً كانت ولكن هذا لا يعني أن عليه الانصياع لها أو النظر إليها كأوامر..

فمن حقه أن يختار ممثليه في البرلمان عبر صندوق الاقتراع وليس غيره ومن حق الأحزاب أن تقاطع ومن حقها أن تشارك إن كانت تريد البقاء ولو بنسبة ضئيلة على المقاعد.

المشترك للأسف يرفع شعار كل شيء أو لا شيء ولكنه يدرك انه يريد ذلك بقدر إدراكه أن الشعب لم يعد يريده وبالتالي فإن الاحتكام لنتائج ٢٧ أبريل ليست في صالح المشترك، الأمر الذي يحتم فرضية أنه لن يذهب إلى ساحة تنافس يعلم نتائج خسارته فيها مسبقاً.

وفي ذات الوقت لا يستطيع إعلان رفضه إجراء الانتخابات في موعدها وعدم مشاركته بصورة نهائية بل تراه يضع حجرات عثرة وشروط تعجيزية بدءاً من تنفيذ لاتفاقات سابقة وتعديل لقوانين والحوار أولاً.. إلى ما لانهاية..

جاءت استضافة بلادنا لفعاليات خليجي ٢٠ مناسبة لتجديد تأكيد الجماهير وضعها التفافاً على الحروف حول أن حب الشعب لقيادته وجد كبيراً وسيظل كذلك وأن أصحاب المشاريع الصغيرة لا وجود لهم ومصيرهم الزوال..

كما أن الجماهير اليمنية وجهت رسالة للجميع مفادها التشديد على أهمية المضي نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها.. وقالت كلمتها إن الوفاء لا يقابل إلاّ بالوفاء وأن على المؤتمر الشعبي العام ألا يفرط في تلك الجماهير المخلصة خاصة وأن مطالبها بالانتخابات حق أساسي وما سواه كان استثناء لايمكن أن يتكرر، وأي تأجيل جديد ليس فيه أدنى مصلحة للوطن والمواطن غير أنه سيحقق رغبة المشترك في نيل الرقم القياسي ودخول موسوعة غينس كأطول فترة مجلس نواب على مستوى العالم.

حقيقة أن ذهاب المؤتمر الشعبي العام للتحاور مع الأحزاب المعارضة كان إيماناً منه بضرورة اتباع نهج الوسطية والاعتدال واتباعاً للمبدأ الذي أرساه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتمكن من خلال الحوار تخليص البلاد من مشاكل عصفت به وتجنيبه أخرى..

إلاّ أن المؤتمر الشعبي العام صار الآن متهماً بالاعتدال فهذه أحزاب المشترك لم يعجبها العجب قبل الحوار وأثناءه كانت تتهم المؤتمر بوضع العراقيل والصعاب الجمة وعند خروجها سارعت لاتهام المؤتمر بالانسحاب وتمادى بها الأمر لدرجة أنها في الوقت الراهن تعتبر الحق الدستوري في إجراء الانتخابات حماقة كبرى.□

فيصل الصوفي

مجلة «تسويد» وجه اليمن!

■ كنت اتصفح مجلة «أضواء اليمن» أمس حتى وصلت إلى مقابلة وزير الإعلام التي نُشرت في ثلاث صفحات من عدد المجلة الأخير رقم (٣٦٢) شهر نوفمبر ٢٠١٠م)، أهملت مقدمة المقابلة وبدأت من السؤال الأول، حيث سأل المحرر الوزير: «سؤالنا الأول يتعلق بأجندة وزارة الإعلام للعام الجديد ٢٠٠٦م..»، تغاضيت عن الرقم (٢٠٠٦م) وقلت إنه خطأ مطبعي، ولعل المحرر أراد أن يسأل الوزير حسن اللوزي عن أجندة الوزارة للعام الجديد ٢٠١١م».. وقد أيقنت أن ذلك خطأ لكثرة الأخطاء التي وردت في الصفحات السابقة ابتداءً بكلمة المحرر الذي كتب دعوته لليمن «أن يستمر وقف الاقتتال والتوصل إلى حل دائم يريح الوطن والمواطن»، وكلمة رئيس التحرير الذي رحب بـ«ضيوف اليمن من أبناء العمومة والشقاء» إلى الخليجي «الذي سيقام في عدن زورة كأس الخليج العربي العشرين».. وما ورد بقلم الذي شكا من الذين «يحاربون كل عمل وطني وموقفهم اتجاه مسيرة هذه المجلة معزوفة ولم تؤثر علينا وعلى مسيرة المجلة التي تحتفل بعد عدة أيام بعيدة الأربعين»!

- المهم، قلت إن ذكر «العام الجديد ٢٠٠٦م» هو خطأ كسائر الأخطاء التي وردت في العبارات السابقة «المخيطة بصميل».. وتابعت قراءة الأسئلة التي وجهها الزميل أحمد ناصر الشريف لوزير الإعلام، وإجابات وزير الإعلام عليها، وعجبت من الأسئلة والأجوبة معاً، فالوزير يتكلم عن قضايا لم تعد قائمة مثل النية في تطوير البث التلفزيوني للقناة اليمنية الفضائية وعن توجه مستقبلي «لتوسعة طباعية في مؤسسة ١٤ أكتوبر وعن إذاعات محلية في بعض المحافظات».. قلت «إيش هذا الوزير مربوش» كيف يتحدث عن أجندة ومشروعات مستقبلية خلال «العام الجديد» بينما هي قد أنجزت قبل أعوام؟ والمطبعة الجديدة لمؤسسة ١٤ أكتوبر تعمل منذ أشهر، والوزير حسن اللوزي المنشورة صورته في المقابلة زار المطبعة وهنأ العاملين بالمؤسسة أول يوم؟

أكملت قراءة المقابلة، وعدت إلى قراءة مقدمة المحرر لعل فيها مايزيل اللبس فإذا هي: «وصف الأخ ضيف الله العواضي- وزير الإعلام- المشهد الإعلامي الصحفي بأنه... وأضاف ... و...» وفعلاً كانت المقابلة مع الوزير العواضي أجراها الزميل أحمد ناصر الشريف ونُشرت في صحيفة «٢٦ سبتمبر» العدد ١٢٤٠ بتاريخ الخميس ١٦ يناير ٢٠٠٦م.

- وما حدث أن أصحابنا في مجلة «أضواء اليمن» فتحوا موقع صحيفة «٢٦ سبتمبر» على الانترنت فوجدوا مقابلة تحت عنوان «وزير الإعلام في حوار لـ«سبتمبر لا تنقصه الصراحة» فأعادوا نشرها ولم يكلفوا أنفسهم حتى قراءتها، ظانين أنها لوزير الإعلام الحالي حسن اللوزي لذلك أضافوا الجديد إليها وهو نشر صورة الوزير اللوزي.

هذا مجرد مثال واحد من السخرية بنا، لعلم أصحاب «أضواء اليمن» أن المسئولين لايقرأون، وكل ما يهمهم هو نشر صورهم.. ومجلة «أضواء اليمن» هي فكرة الرئيس الأسبق عبدالرحمن الإرياني ليُجاد صوت لليمن في الخارج وذلك قبل نحو أربعين عاماً، وهي تمول من الخزانة العامة- ولو بقدر أقل مؤخراً.. وقد صارت مجلة تسود وجه اليمن باسم اليمن!□

شكر موصول بسؤال!!

اتسعت الحدقات وانفرجت الأفواه بابتسامات، وامتدت الأيادي بأصابع تشير لهذا وذاك من الاستعدادات والانجازات التي رأوها ورأيناها في «عدن» الغالية بمناسبة خليجي عشرين وما صاحبه من أفراح منذ بداية الحضور وحتى آخر أيام العبور الناجح للفرق المشاركة وعلى رأسهم المنتخب الكويتي الذي توج بعشرينية الخليج وبانوار الاضواء النارية في بحور الحاضنة عدن الحرة الآمنة.

لن أضيف أو أتحدث عن شيء شهدته أعين جميع المبصرين وسمعته آذان جميع المنصتين واستشعره كل من في قلبه حب لعدن.. ولكن تلك الجواهر البشرية والحركية المستمدة من رجال أمن عدن ودورياتها وسيارات اسعافاتها ومرور ضباطها الذين عشقوا العمل دون كل وملل وأظهروا ابتساماتٍ رائدة لكل زائري عدن وسكانها دون انتقاص لقدر أحد ودون تمييز لوافد أو قاطن في عدن أو من خارجها، جعلت الجميع محور اهتمامهم وسهروا على أمنهم وأمانهم.. إنهم فعلاً ماسات براقة تتشرف بهم بلادنا بين جميع بلدان العالم لأنهم اثبتوا انهم عند مستوى المسئولية وقدر الأمانة التي حملوها على اعناقهم والتي منحهم شرفها فخامة رئيس الجمهورية حين جعلهم الأمناء على أرواح الأرض الطاهرة الصلبة في عدن.. فلايسعنا إلا ان نمنحهم شكرنا وتقديرنا وامتناننا لكل جهودهم المبذولة ونخص بالشكر قائد الامن فيها العميد عبدالله عبده قيران - مدير أمن عدن- على يقظته الدائمة التي لايختلف عليها اثنان والذي ترجمها بصورة قوية تسكت أفواه كل من شكك في أمن عدن وقدرته في الحفاظ على سلامة أمن كل قطعة فيها.

فالشكر موصول بسؤال: هل ستبقى عدن كما رأيناها ليس بأمنها وأمانها فحسب ولكن بكل ما أُنجز وزُرع فيها وما بني على أرضها.. أم ان أيدي العابثين ستطال هذه الجماليات لتهدم ما تهدمه وتهتك ما تهتكه لتعود عدن بعد ذلك بحال لايسر أحداً ولتظهر بصورة تشوه جمالها الذي منحها الله إياها، والتي بتسخير قلوب وجهود تخاف على هذه العاصمة الاقتصادية والتجارية والسياسية، قد سكنت قلوب كل من حضر اليها او سمع عنها او شاهدها في شاشات التلفاز ليتضح له بعدها انها أرض زيارته وسياحته القادمة دون أدنى شك لما رأه في أرضها وشعبها وبحورها التي رسمت حقيقة هذه الجوهرة وأظهرتها وكل جمالياتها بصورتها المشعة ونفضت الغبار عنها بجهود الجميع دون استثناء لتفرش بساطها بالورد لمن أراد زيارتها والاستثمار فيها دون أي قيود.

وأقول في ختام أحرفي إن عدن أمانة في أعناقكم يا أبناءها الأبرار وأمانة في اعناق قادتها الأخيار وأمانة في رقاب الصغار والكبار.. رأها من حضنوها فاحتضنتهم، ورعوها فرعتهم، وأمنوها فامنتهم.□

نعمت عيسى

كل اثنين

أصنام «الحراك»

■ عجيب أمر البعض ممن يسمون أنفسهم مناضلين وهم متآمرون.. فتاريخهم وملفاتهم حبلى بكل ما هو مشين ومضر بالوطن وأهله وجيرانه.. انتهكوا الحقوق الآدمية وارتكبوا من الجرائم والآثام التي لا تسقط بالتقادم ما يندى لها جبين التاريخ والإنسان.

هؤلاء النفر لا تؤهلهم أعمالهم السابقة واللاحقة للتدثر بثوب الفضيلة والنصح والادعاء الوطني والذود عن حياضه.. تاريخهم أسود وأياديهم ملطخة بالدماء الحرة وبهذه الصفات لا يمكن لأي منهم أن ينال شرف الانتماء للوطن مهما كانت درجة سفاهته وضحكه على الذقون.

بين الفينة والأخرى يطل هؤلاء مهندسو الانفصال ومرتكبو مجزرة يناير الكبرى ليذكروا المواطن بمآثرهم الدموية.. يصدرون بيانات ليعلموا من بقي على قيد الحياة من رفاقهم ولم تمسه دورات العنف الثوري أنهم أحياء يرزقون ويصرخون وينادون لوطن مزقته الزمر والبلاوي الحمر في عهدهم الأسود من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

آخر من يتحدث ويذرف دموع التماسيح على الضحايا هم هؤلاء وأي ضحايا يتحدثون عنهم هل هم ضحايا السنوات العجاف التي جعلت في كل بيت مفقوداً وشهيداً وابن شهيد ومغترباً وابن مغترب.. نهبوا الممتلكات العامة والخاصة وجعلوا البلاد تعيش في القرون الوسطى.. فكيف لطغمة أو زمرة أن تنادي بحرية وهي من حرم الشعب الحرية.□

أحمد التميمي